مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

مراتب الأقوال التفسيرية "دراسة تأصيلية"

د. عبد الله بن عمر بن أحمد العمر
أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد
في كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية

ملخص البحث

عنوان هذا البحث: (مراتب الأقوال التفسيرية دراسة تأصيلية)، ويهدف إلى إيضاح المقصود بمراتب الأقوال التفسيرية وبيان أهمية العناية بها، وعرض واقع مراتب الأقوال التفسيرية عند المفسرين، وبيان المراتب المنضبطة لمراتب الأقوال التفسيرية، ودراسة المسائل المتعلقة بها.

وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، مما أثمر –بحمد الله تعالى– عدداً من النتائج؛ أبرزها: أن المقصود بمراتب الأقوال التفسيرية: درجات القبول والرد التي تستوعب الأقوال الواردة في بيان معاني القرآن الكريم بالنسبة إلى المفسر، وأن تتابع المفسرين على تصنيف قول في مرتبة معينة دالٌ على تمكن القول فيها، وأن ابن جزي الكلبي هو أول من صنف مراتب الأقوال التفسيرية –فيما وقفت عليه–، ولم أقف على تصنيف لغيره، وأن مراتب الأقوال التفسيرية المنضبطة ست مراتب؛ هي: الحق، والراجح، والأولى، والمحتمل، والمرجوح، والباطل، وأن القول التفسيري الواحد يمكن أن يتجزأ بين أكثر من مرتبة، ويمكن أن تتكون المرتبة من مجموع الأقوال، وأن القطع في التفسير لا يستقل بمرتبة الحق والباطل، بل يتناولها ويتناول الراجح والمرجوح، وأن المرتبة الواحدة قد يحدث فيها من التفاوت ما لا يمكن ضبط حدوده.

ومن توصيات البحث: دراسة كل مرتبة من هذه المراتب باستقلال، وإعداد موسوعة متكاملة في مراتب الأقوال التفسيرية، واستثمار الرسائل الأكاديمية في الجامعات التي تجمع ترجيحات المفسرين واختياراتهم، واستدراكاتهم، وتضعيفهم، واحتمالهم، وتوقفهم.

الكلمات المفتاحية: تأصيل، مراتب، الأقوال، التفسيرية

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

مراتب الأقوال التفسيرية "دراسة تأصيلية"

المقدمة

الحمد لله الفتاح العليم، والصلاة والسلام على النبي الكريم محمد بن عبد الله عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم، أما بعد:

فقد أمر الله تعالى بتدبر كتابه المبارك فقال: {كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٩} [سورة ص:٢٩]، وجعل سبحانه القرآن: {هُدَى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَانِ} [سورة البقرة:١٨٥]، ولا يتحقق للناس تدبر الآي العظيم والاهتداء به إلا بفهم معانيه وبيانها.

واجتهد المفسرون في تحصيل معاني القرآن الكريم وبيانها، فتكونت الأقوال التفسيرية التي لم يألُ أئمة التفسير جهداً في دراستها وتمحيص أدلتها، ومن ثَم إنزالها المنزلة والمرتبة اللائقة بها قبولاً ورداً.

وقد كان هذا الأمر حاضراً عند كثير منهم حتى في عناوين كتبهم، فنجد مثلاً: عنوان تفسير الزمخشري: (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، وعنوان تفسير ابن عاشور: (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد).

ومما استوقفني في صنيعهم: تلكم المراتب التي ينزلون الأقوال فيها، فيجد الناظر أن القبول عندهم ليس على رتبة واحدة، بل يكون جازماً ويكون دون ذلك، وكذلك رد الأقوال عندهم ليس على مرتبة واحدة؛ فتراهم يغلظون في رد بعض الأقوال والتشنيع عليها، بينما يردون أقوالاً أخرى بأقل من تلك الشدة.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث مستهدفة سبر هذه المراتب، وما يحتف بها من مسائل، والله تعالى أسأل أن يهديني، ويسددني، ويلهمني رشدي، ويقيني شر نفسي، ويعيذني من الشيطان الرجيم.

* مشكلة البحث وأسئلته:

تظهر مشكلة البحث في عدم تأصيل مراتب الأقوال التفسيرية، فكانت الحاجة ملحّة لدراستها دراسة تأصيلية؛ فهو بذلك سيتضمن الإجابة عن مجموعة من الأسئلة:

١) ما المقصود بمراتب الأقوال التفسيرية؟ وما أهمية العناية بها؟
٢) ما واقع مراتب الأقوال التفسيرية عند المفسرين؟ وهل أصّلوا لها؟
٣) ما المراتب المنضبطة للأقوال التفسيرية؟
٤) ما المسائل المتعلقة بمراتب الأقوال التفسيرية؟

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

* أهمية البحث وأسباب اختياره:

تبرز أهمية البحث من خلال العناصر التالية:

١) انطواء موضوع البحث في علم أصول التفسير، وعلاقته القوية بمباحثه.
٢) ما يترتب على معرفة مراتب الأقوال من ثمرات علمية وتعليمية وبحثية.
٣) أن ترتيب الأقوال التفسيرية على مراتب هو واقع تطبيقات المفسرين، وإن لم يصرح كثير منهم بذلك.
٤) خلو موضوع مراتب الأقوال التفسيرية عن الدراسات.

وقد دعاني إلى اختيار هذا الموضوع أسباب كثيرة من أهمها:

١) ما سبق ذكره في الأهمية.
٢) اهتمامي بمسائل أصول التفسير وتدريسها.
٣) رغبتي في الإسهام في علم أصول التفسير.

* الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة جامعة لمراتب الأقوال التفسيرية، وإنما وقفت على دراسات مفردة مختصة ببعضها؛ كدراسات الترجيح، والاحتمال، والتوقف.

فالإضافة في هذه الدراسة تتمثل في ثلاثة أمور:

١- استيفاء عرض جميع مراتب الأقوال التفسيرية، ما بحث منها وما لم يبحث.
٢- نظم تلكم المراتب في سلك واحد، وبيان أوجه التمايز بينها.
٣- بيان ما يحتف بالمراتب من مسائل.

وتلك من مقاصد التأليف التي ذكرها ابن حزم، فقد بين «الأقسام السبعة التي لا يؤلف عاقل إلا في أحدها، وهي: إما شيء لم يسبق إليه يخترعه، أو شيء ناقص يتمه، أو شيء مستغلق يشرحه، أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مؤلفه يصلحه»(١).

(١) رسائل ابن حزم (٢/ ١٨٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

* خطة البحث:

جعلت هذا البحث في مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، وثبت المصادر على التفصيل الآتي:

- **المقدمة:** وفيها استهلال، ومشكلة البحث وأسئلته، وأهميته وأسباب اختياره، وخطته، ومنهجه.
- **تمهيد:** وفيه:
  - **أولاً:** المقصود بمراتب الأقوال التفسيرية.
  - **ثانياً:** أهمية العناية بمراتب الأقوال التفسيرية.
- **المبحث الأول: واقع مراتب الأقوال التفسيرية عند المفسرين.**
- **المبحث الثاني: تأصيل ابن جزي الكلبي لمراتب الأقوال التفسيرية.**
- **المبحث الثالث: بيان مراتب الأقوال التفسيرية:** وفيه ستة مطالب:
  - **المطلب الأول:** الحق.
  - **المطلب الثاني:** الراجح.
  - **المطلب الثالث:** الأولى.
  - **المطلب الرابع:** المحتمل.
  - **المطلب الخامس:** المرجوح.
  - **المطلب السادس:** الباطل.
- **المبحث الرابع: المسائل المتعلقة بمراتب الأقوال التفسيرية:** وفيه ثلاثة مطالب:
  - **المطلب الأول:** تجزؤ القول بين المراتب، وتكوّن المرتبة من مجموع الأقوال.
  - **المطلب الثاني:** علاقة مراتب الأقوال التفسيرية بالقطعي والظني.
  - **المطلب الثالث:** التفاوت الحاصل في المرتبة الواحدة من مراتب الأقوال التفسيرية.
- **الخاتمة:** وفيها: النتائج والتوصيات
- **ثبت المصادر.**

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

* منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي؛ باستقراء قدر من كتب التفسير لجمع مراتب الأقوال، ثم تحليلها.
وراعيت منهج البحث العلمي، ومنه:
- عزو الآيات في المتن.
- عزو الأحاديث مع الاكتفاء بالصحيحين عن غيرهما.
- عزو الآثار والنقول إلى مصادرها.
والله الموفق، وهو المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا به.
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

تمهيد

أولاً: المقصود بمراتب الأقوال التفسيرية:

إن أول سؤال يتراءى لذهن قارئ عنوان البحث، هو السؤال عن المقصود بمراتب الأقوال التفسيرية، لاسيما وأن البحث يهدف إلى تأصيل تلكم المراتب.

والمراتب في اللغة: جمع مرتبة، مشتقة من الفعل الثلاثي (رتب)، ويراد بها: المنزلة، ومثلها الرتبة(٢)، أما الأقوال التفسيرية، فهي ما يُذكر من أقوال في «بيان معاني القرآن الكريم»(٣).

والمقصود بمراتب الأقوال التفسيرية: (**درجات القبول والرد التي تستوعب الأقوال الواردة في بيان معاني القرآن الكريم بالنسبة إلى المفسر**).

والمراد بالقبول والرد: إيضاح الحيثية التي تراعيها هذه المراتب وهي حيثية القبول والرد، فيخرج عن المراتب التوقف في القول؛ لأنه وصف لتوقف المفسر لا لدرجة القول؛ ولأجل ذلك لم يعتبره العلماء في الفنون الشرعية المختلفة فيما يعدونه من المراتب في فنونهم؛ كمراتب الإجماع، ومراتب الجرح والتعديل، ومراتب الكلام العربي.

ويراد باستيعاب الأقوال: ألا يخلو قول من الدخول في إحدى هذه الرتب.

ويراد بالأقوال الواردة: ما يعم الأقوال السالفة والحادثة.

وجيء بقيد: بيان معاني القرآن الكريم: لإخراج الفوائد المستنبطة واللطائف والإشارات ونحوها مما هو خارج عن حد البيان.

وقيد: بالنسبة إلى المفسر: يُخرج أن تكون هذه المراتب وصفاً ثابتاً للقول؛ فالحكم على القول بأنه راجح أو مرجوح منسوب إلى المفسر القائل به، وإذا تتابع أعلام المفسرين على تصنيف قول على مرتبة معينة؛ كان ذلك دالاً على تمكن القول فيها واستقراره؛ فتوارد أنظار المفسرين على تصنيف القول في مرتبة معينة دالٌ على ظهور الدلالة في تعيينها، وعدم خفائها؛ ولأجل ذلك كان لقول الجمهور اعتباره فضلاً عن القول المجمع عليه، فكان العلماء يتهيبون مخالفة الجمهور، بل جعل بعضهم

(٢) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد (١/ ٢٥٣)، والصحاح للجوهري (١/ ١٣٣)، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٩/ ٤٨٢).
(٣) أصول في التفسير لابن عثيمين (ص٢٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

قول الجمهور معياراً له في الاختيار من الأقوال؛ كما صنع مكي ابن أبي طالب(٤)، وابن جزي الكلبي(٥)، وفي المقابل يقول بكر بن العلاء في القول الشاذّ: «إنما يتبع الشاذَّ من القول الشاذُّ من الناس»(٦).

ثانياً: أهمية العناية بمراتب الأقوال التفسيرية:

يمكن بيان أهمية العناية بمراتب الأقوال التفسيرية من خلال ما يأتي:

١- أن مسالك المفسرين في التعاطي مع الأقوال التفسيرية لا تقتصر على مجرد القبول والرد، والتصحيح والتضعيف، بل يجد الناظر في تفاسيرهم اختلافاً في درجات القبول والرد مما يتطلب تحليلها، ووضع الحدود الفاصلة بينها قدر الإمكان.

٢- أن صيغ غالب المفسرين في الحكم على الأقوال ليست كافية في تصنيفها تصنيفاً منضبطاً؛ فالحاجة ملحّة لتحديد تصنيف منضبط لها.

٣- ما يترتب على تأصيل مراتب الأقوال التفسيرية من ثمرات علمية؛ من أبرزها:

(أ) إنزال كل قول مرتبته اللائقة به، سواء كان من الأقوال السالفة، أو الأقوال الحادثة؛ كالتي تذكر في مجال التفسير العلمي للقرآن الكريم.

(ب) معرفة حكم ما يبنى على الأقوال التفسيرية من الاستنباط ونحوه؛ فالاستنباط من الآية مثلاً على القول المرجوح قد يكون له وجه من القبول؛ إذ القول في أصله معتبر، بخلاف الاستنباط من القول الباطل.

(ج) تمكن القول في المرتبة التي توارد أعلام المفسرين على تصنيف القول التفسيري بها.

٤- أن تحقيق مراتب الأقوال مؤثر في إجادة تعليم التفسير؛ فكما أن إشغال المبتدئين في علم التفسير بالخلاف مؤذن بانقطاعهم، فكذلك إشغال المتوسطين بالأقوال الباطلة والخلاف غير المعتبر.

---

(٤) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (١/ ٧٢).

(٥) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (١/ ١٩).

(٦) أحكام القرآن لبكر بن العلاء القشيري (١/ ٣٧١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

٥- ما يعكسه تأصيل المراتب على البحث العلمي من نضج وتكامل؛ فبها ينضج مجال نقد الأقوال التفسيرية بترك المبالغات اللفظية في القبول والرد، أو استعمال عموم الرجحان والبطلان من دون مراعاة لمراتب الأقوال، ويتحقق التكامل بمعالجة مشكلة طالما دار الحديث حولها في الأوساط العلمية، وهي ضعف ثمرة الدراسات المتكاثرة في الترجيحات، والاختيارات، والاحتمالات، والشذوذات، ونحوها؛ فبجمع هذه الدراسات ووضعها تحت مسطرة مراتب الأقوال تعظُم ثمرتها، ويتجلّى أثر اللبنة في بنيان الفن.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

المبحث الأول: واقع مراتب الأقوال التفسيرية عند المفسرين

كانت مراتب الأقوال التفسيرية واقعاً في تطبيقات المفسرين –وإن لم ينص عليها عامتهم(٧)– مما يدل على استقرارها في أذهانهم؛ كحال عامة أصول التفسير عند المتقدمين؛ التي ظهرت من جهة التطبيق العملي لا البناء النظري(٨).

ومن أبرز الشواهد على حضور مراتب الأقوال التفسيرية عند المفسرين: عباراتهم التي يصفون بها الأقوال التفسيرية؛ فالناظر في صيغ نقد المفسرين للأقوال التفسيرية يجد عبارات مختلفة تقع بين طرفين وهما: الجزم في القبول، والجزم في الرد، إلا أنها لا تكفي بمفردها في تحديد مراتب الأقوال التفسيرية عند المفسر؛ لاتساع التعبير عند المفسرين؛ فلا بد حينئذ من النظر إلى ثلاثة أمور:

صيغ المفسر في وصف الأقوال والحكم عليها.

طريقته في عرض الأقوال ونقدها.

أصول التفسير وقواعد الترجيح التي أقام عليها تفسيره.

وبيان هذه الأمور فيما يأتي:

أولاً: صيغ المفسر في وصف الأقوال والحكم عليها:

إن الصيغ من أول ما يواجه الباحث في تحديد مراتب الأقوال، ومن الواضح جداً للمطلع على مصنفات الفن أن الإطار العام للأقوال هو القبول والرد، والصحيح والضعيف، والراجح والمرجوح(٩)، إلا أن ثمة ما هو أخص من ذلك وخصوصاً عند أصحاب الصناعة في قبول الآراء وردها؛ كابن جرير الطبري، وابن عطية الأندلسي؛ فقد يجزمون بالصواب تارة، ويجوّزون القول أخرى، ثم هم يجزمون برد القول وبطلانه أحياناً، بينما يتوقون الجزم في أحايين أخرى مقرّين باعتبار القول.

---

(٧) لم أجد من نص عليها إلا ابن جزي الكلبي، وقد أفردت الكلام عنه في المبحث التالي.

(٨) ينظر: القانون في أحكام العلم وأحكام العالم وأحكام المتعلم لليوسي (ص٢٠٦).

(٩) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٣٥٤)، والعجاب في بيان الأسباب لابن حجر (١/ ٢١٣)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٤/ ٢٣٨)، والزيادة والإحسان في علوم القرآن لابن عقيلة المكي (١/ ٨٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

إذا علم هذا فلا تخلو كتب التفسير من مصطلحات وعبارات يرجح بها المفسر القول أو يضعفه، وجمعها يبين للدارس مراتب الأقوال عنده؛ فوصف القول بأنه: «الحق الذي لا شك فيه»(١٠)، في أعلى مراتب القبول، وكذلك الحكم على قول بأنه: «باطل لا يُلتفت إليه»(١١)، في أشد مراتب الرد، ووصف جميع الأقوال الواردة في الآية بأنها «متقاربة»(١٢) دليل على قبولها جميعاً، وكونها في مرتبة الحق عند المفسر.

ولا يخفى أنه لا يمكن تعميم دلالة مصطلح من المصطلحات على مرتبة عند جميع المفسرين؛ فلكل مفسر مصطلحاته الخاصة به؛ وقد يتفقون مع ذلك في الدلالة على القبول العام في مصطلح: (الراجح) مثلاً(١٣)، ويختلفون في الدلالة على المراتب الخاصة فيختلفون فيها، كما يختلف علماء الجرح والتعديل في مصطلحاتهم.

ومما يتعلق بمصطلحات المفسرين أيضاً أن الباحث في مرتبة مصطلح عند مفسر معين لا بد له من الوقوف على بيان المفسر لمصطلحه إن وجد؛ كبيان الكرماني لمصطلح: (العجيب)، فقد قال: «وكل ما وصفته بالعجيب ففيه أدنى خلل ونظر»(١٤)، فإن لم يجد نصاً؛ كمصطلح الغريب عند الكرماني نفسه(١٥)، فإنه يبحث في مواطن استعماله له؛ بالنظر إلى القول مع مجموع أدلة الأقوال في الخلاف؛ لتُعلم منزلة ترجيحه، أو تضعيفه؛ ثم معرفة مراده الدقيق منه.

---

(١٠) أضواء البيان للشنقيطي (٢/ ٤١٧).

(١١) العذب النمير للشنقيطي (٥/ ٥٣٠).

(١٢) جامع البيان لابن جرير الطبري (١٢/ ٣٧٥).

(١٣) ينظر: قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير (ص١٠٩).

(١٤) غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني (٢/ ١٤١٣).

(١٥) حاول أ.د. الغزالي محمد حامد حسين بيانه بعد الاستقراء فقال: «يمكن القول بأنه أطلقه على تلك الوجوه غير الظاهرة أو غير المتظاهرة أو غير المعروفة في الاستعمال أو غير المتوقعة من الأقوال والآراء التي تتعلق بتفسير آيات القرآن الكريم، هذه الوجوه قد تكون على درجة من الصواب، أو على درجة من الخطأ، كما قد تكون على درجة من التفرد أو الوضوح أو الغموض؛ الأمر الذي يحوج إلى طلب التأمل، وقد تكون على درجة من استبعاد الوقوع». مصطلح الغريب قراءة في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل، مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، العدد ٣٥، ديسمبر ٢٠٢٠م، (ص٢٧٦٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

ومن المحتمل بعد استقراء مواضع مصطلح المفسر أن تكون له قاعدة منضبطة في وصف الأقوال والحكم عليها، ومن المحتمل ألا يتحقق ذلك؛ فالتساهل في التعبير عن الرجحان أو البطلان جارٍ على ألسنة كثير من العلماء(١٦).

والملتفت إلى الفنون الشرعية الأخرى يجد عناية قديمة ببيان المرتبة المقصودة من المصطلحات؛ ومن الأمثلة على ذلك: مراد البخاري بقوله في الرجل: فيه نظر، فإنه حينئذ لا يحتج بحديثه(١٧)، والخلاف في قول الإمام أحمد: (أكره كذا)، هل يحمل على التحريم أو الكراهة؟ قال المرداوي بعد عرض الخلاف: «والأولى النظر إلى القرائن»(١٨)، فالمصطلحات من مفاتيح معرفة المرتبة، وقد تحتاج إلى ضميمة لذلك من القرائن إن لم يكن ثَم إطلاق مطرد.

ومن مسائل المصطلح أن يبالغ المفسر في اللفظ، ومن أمثلته: ما حكي في قول الله تعالى: {فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰ} [سورة البقرة:٢٨٢] من أن معناه: أن مجموع شهادتهما مثل شهادة الرجل؛ قال الشوكاني: «ولا شك أن هذا باطل؛ لا يدل عليه شرع ولا لغة ولا عقل»(١٩)، فهذا الوصف الشديد من الشوكاني لقول شهدتْ له قراءة شاذة، وقال به سفيان بن عيينة= محل نظر؛ إذ لا يعدو أن يكون مرجوحاً مع ضعف الخلاف(٢٠).

ثانياً: طريقته في عرض الأقوال ونقدها:

لكل مفسر طريقته في عرض الأقوال ونقدها؛ يستخرج منه القارئ ترجيحه للقول، أو تضعيفه، ومن الأمثلة على ذلك: صنيع ابن جزي الكلبي في تفسيره إذ كان يقدم القول الصحيح للدلالة على رجحانه، ويؤخر القول الضعيف للدلالة على ضعفه، وقد لا يذكره للدلالة على ضعفه، وكانت تلك من طريقته في تضعيف الأقوال من دون التصريح بالحكم عليها(٢١)،

---

(١٦) مما يشبه ذلك: نسبة القول إلى أكثر المفسرين أو جمهورهم أو عامتهم، فهذه النسبة ما زالت محل بحث؛ لمعرفة إطلاق الجمهور عند كل مفسر؛ أيقصد جمهور السلف أو من بعدهم؟

(١٧) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (١٨/ ٢٦٥)، والتحرير في أصول الفقه لابن الهمام (ص ٣١٧).

(١٨) الإنصاف للمرداوي (٣٠/ ٣٧٥).

(١٩) فتح القدير للشوكاني (١/ ٣٤٦).

(٢٠) ولعل ذلك لما قام في نفسه من ضعف القول المنتقد، ويشبه ذلك ما يذكر من تشديد ابن معين في ألفاظ الجرح والتعديل. ينظر: الجرح والتعديل للاحم (ص٣٩١).

(٢١) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ١٠-١١)، وسيأتي الكلام بالتفصيل عن طريقة ابن جزي في المطلب التالي.

وهذا وإن كان قد نص عليه إلا أن كتب التفسير لا تخلو من مثله من جهة التطبيق، ويمكن استخراج طريقة كل مفسر بتتبع منهجه.

ومن الطرق الواضحة في كتب التفسير: المقابلة بين الأقوال التي لا يمكن اجتماعها؛ فترجيح أحدها يقتضي عدم الأخذ بغيره(٢٢).

ثالثاً: أصول التفسير وقواعد الترجيح التي أقام عليها تفسيره:

ترتبط أصول التفسير عند المفسر ببيان مراتب الأقوال، ويمكن التمثيل على ذلك بما ذهب إليه ابن جرير الطبري من أن مناقضة أقوال اللغويين في معنى الآية لأقوال السلف دال على سقوطها وعدم اعتبارها، فهي في رتبة القول الباطل عنده؛ كما يقول: «وليس هذا قولاً نستجيز التشاغل بالدلالة على فساده؛ لخروجه عن قول جميع علماء أهل التأويل، وحسب قول بخروجه عن قول أهل العلم دلالة على خطئه»(٢٣)، بينما لم يكن هذا الأصل معتمداً عند أبي حيان(٢٤)، فلا يرد الأقوال اللغوية المناقضة لأقوالهم، بل يعد خلاف اللغويين معتبراً في التفسير، وقد يقدم قولهم على قول السلف أحياناً(٢٥)، على أن من منهجه عدم الجرأة على القول الجديد غير المنقول(٢٦).

ومن الأمثلة كذلك: ما ذكره الطبري في سياق كلامه عند قول وارد عن السلف معتمد على التقديم والتأخير: «إن الحرف إنما يحتال لمعناه المخرج بالتقديم والتأخير إذا لم يكن له وجه مفهوم إلا بتقديمه عن موضعه، أو تأخيره، فأما وله في موضعه وجه صحيح، فلا وجه لطلب الاحتيال لمعناه بالتقديم والتأخير»(٢٧)، فيلحظ في هذا الأصل أنه يجعله في رتبة المرجوح إن كان للكلام وجه بلا تقديم وتأخير.

ولا يزال جانب الموازنة بين أصول التفسير عند المفسرين مجالاً للبحث والدراسة.

---

(٢٢) ينظر: التمهيد لابن عبد البر (١٣/ ٢٧).
(٢٣) جامع البيان (١/ ٤١٨).
(٢٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي (١/ ١٣ وما بعدها).
(٢٥) ينظر: البحر المحيط في التفسير (٦/ ٢٥٨).
(٢٦) ينظر: البحر المحيط في التفسير (١/ ٣٤٣).
(٢٧) جامع البيان (٢٤/ ٣١٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

وخلاصة القول في هذا المقام أن كتب التفسير لا تجعل الأقوال التفسيرية المقبولة على رتبة واحدة، ولا الأقوال المردودة كذلك، وطريق الكشف عنها صيغه وطريقته وأصوله.

المبحث الثاني: تأصيل ابن جزي الكلبي لمراتب الأقوال التفسيرية

انفرد ابن جزي الكلبي من بين المفسرين بتأصيل مراتب الأقوال التفسيرية، ولم أجد من سبقه إلى ذلك، وليس بغريب أن يكون هو من ابتدأه؛ لما امتازت به تصانيفه من التحقيق والتدقيق، ومقدمة تفسيره: (التسهيل لعلوم التنزيل) ناطقةٌ بذلك، ولأنها كذلك من طريقته في التصنيف؛ فقد ذكر ما يشبهها في مقدمة كتابه: (القوانين الفقهية)(٢٨).

قال في مراتب الأقوال التفسيرية:

«أقوال الناس على مراتب: فمنها الصحيح الذي يعوّل عليه، ومنها الباطل الذي لا يلتفت إليه، ومنها ما يحتمل الصحة والفساد. ثم إنّ هذا الاحتمال: قد يكون متساوياً، أو متفاوتاً، والتفاوت: قد يكون قليلاً، أو كثيراً.

وإني جعلت لهذه الأقسام عبارات مختلفة، تعرف بها كل مرتبة وكل قول؛ فأدناها ما أصرح بأنه خطأ أو باطل، ثم ما أقول فيه إنه ضعيف أو بعيد، ثم ما أقول إنّ غيره أرجح أو أقوى أو أظهر أو أشهر، ثم ما أقدّم غيره عليه إشعاراً بترجيح المتقدّم، أو بالقول فيه: قيل كذا، قصداً للخروج من عهدته، وأما إذا صرحت باسم قائل القول فإني أفعل ذلك لأحد أمرين: إما للخروج عن عهدته، وإما لنصرته إذا كان قائله ممن يقتدى به، على أني لست أنسب الأقوال إلى أصحابها إلّا قليلاً، وذلك لقلة صحة إسنادها إليهم، أو لاختلاف الناقلين في نسبتها إليهم، وأما إذا ذكرت شيئاً دون حكاية قوله عن أحد فذلك إشارة إلى أني أتقلده وأرتضيه؛ سواء كان من تلقاء نفسي، أو مما أختاره من كلام غيري، وإذا كان القول في غاية السقوط والبطلان لم أذكره تنزيهاً للكتاب، وربما ذكرته تحذيراً منه»(٢٩).

ويلحظ أنه ذكر في أول الكلام ما محصله خمس مراتب:

١- الصحيح.

٢- المحتمل مع تفاوت كبير.

---

(٢٨) ينظر: القوانين الفقهية لابن جزي (ص٨).

(٢٩) التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ١٠-١١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

٣- المحتمل مع تفاوت يسير.
٤- المحتمل مع تساوي.
٥- الباطل.

ثم عطف على هذه المراتب بطريقته معها ومصطلحاته فيها، ويمكن ترتيبها من الأعلى للأدنى فيما يأتي:

١- إن كان بلا نسبة فإنه يتقلده ويرتضيه.
٢- يصرح باسم القائل -إن كان ممن يقتدى به- لنصرته.
٣- أن يذكر أنه أرجح أو أقوى أو أظهر أو أشهر.
٤- أن يقدم القول على غيره لرجحانه.
٥- ما يصرح فيه باسم القائل للخروج من عهدته.
٦- ما يقول فيه: قيل كذا، قصدا للخروج من عهدته.
٧- ما يقدّم غيره عليه إشعارا بترجيح المتقدّم.
٨- ما يذكر أن غيره أرجح أو أقوى أو أظهر أو أشهر.
٩- ما يذكر بأنه ضعيف أو بعيد.
١٠- ما يصرح بأنه خطأ أو باطل (أدنى مراتب الأقوال).
١١- لا يذكره أو يذكره تنبيها (غاية السقوط والبطلان).

ويلاحظ على هذه المراتب عدة ملاحظات:

١- أنه ذكر أربع طرق للمقبول من الأقوال؛ ذكر القائل، وعدم ذكره، وتقديمه على غيره، وما وصفه بأنه أرجح أو أقوى أو أظهر أو أشهر؛ ولم يتبين هل هي رتبة واحدة عنده أو رتب متعددة؟ ففي عرضه إجمال.
٢- أن الخامسة والسادسة كانت للخروج من العهدة، وحقيقة هذه المرتبة هي التوقف، ولم تكن مرتبة من مراتب الأقوال التفسيرية لأنها وصف للمتوقف لا القول؛ فالله قد أقام على الحق دليلاً لكنه قد يخفى على بعض المجتهدين، فيقع التعارض بين الأقوال في نظرهم، لا في الحقيقة.
٣- أنه ذكر أدنى مراتب الأقوال في بداية التفصيل، ثم ذكر ما هو في غاية السقوط والبطلان في نهاية نصه؛ فدل على أن هناك ما هو أدنى منها.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

٤- أنه فصّل في مراتب غير المقبول من الأقوال؛ فذكر له خمسة مراتب: غاية السقوط والبطلان، وما وُصف بأنه خطأ أو باطل، وما وصف بأنه ضعيف أو بعيد، وما وصف بأن غيره أرجح أو أقوى أو أظهر أو أشهر، وما قدّم غيره عليه إشعارا بترجيح المتقدّم. ولم يبين ابن جزي الحدود الفاصلة بين مراتب التضعيف عنده؛ فلا يمكن ضبطها حينئذ، ولا تثريب عليه في ذلك؛ نظراً لطبيعة الترجيح القائم على الظنون المتفاوتة في القوة(٣٠)، وإنما الأمر في عدم إمكان اعتبار ما لا ينضبط معياراً عاماً في تصنيف الأقوال التفسيرية.

٥- أنه لم يتعرض للمحتمل في هذه الرتب؛ وقد يوجّه ذلك بأنه اعتمد مآل ذلك المحتمل ومؤدّاه من القبول، أو الرد، أو التوقف.

وبعد هذا العرض لتأصيل ابن جزي تحسن الإشارة إلى ورود التعبير بمراتب التفسير عند غيره، مع عدم مطابقتها مع المقصود بمراتب الأقوال التفسيرية في هذا البحث، ومن أمثلة ذلك:

١- ابن الوزير اليماني في كتابه: (إيثار الحق على الخلق)، فقد قال: «لا غنى عن معرفة مراتب المفسرين حيث يكون التفسير راجعاً إلى الرواية، ثم مراتب التفسير حيث يكون التفسير راجعاً إلى الدراية»(٣١)، ثم ذكر سبع مراتب للتفسير: تفسير المتكررات، وتفسير القرآن بالقرآن، والتفسير النبوي، والآثار الصحابية الموقوفة عليهم، وما يتعلق باللغة والعربية على جهة الحقيقة، والمجازي، وما لم يصح فيه شيء من جميع ما تقدم(٣٢)؛ والملاحظ أن النظر مختلف عن المقصود في هذا البحث.

٢- عبدالعظيم الزرقاني في كتابه: (مناهل العرفان في علوم القرآن)؛ فقد قال بعد ذكر العلوم التي يحتاج إليها المفسر: «ملاحظة: هذه الشروط التي ذكرناها وهذه العلوم كلها إنما هي لتحقيق أعلى مراتب التفسير، مع إضافة تلك الاعتبارات المهمة المسطورة في الكلمات القيمة الآتية، أما المعاني العامة التي يستشعر منها المرء عظمة مولاه والتي يفهمها الإنسان عند إطلاق اللفظ الكريم، فهي قدر يكاد يكون مشتركا بين عامة الناس، وهو المأمور به للتدبر

(٣٠) ينظر: المستصفى للغزالي (ص٣٧٥).
(٣١) إيثار الحق على الخلق لابن الوزير اليماني (ص١٤٦).
(٣٢) ينظر: إيثار الحق على الخلق (ص١٤٩-١٥٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

والتذكر؛ لأنه سبحانه سهله ويسره، وذلك أدنى مراتب التفسير»(٣٣)، فعبر بالمرتبة عن درجة التوسع في العلم بالقرآن، وهو غير المراد في هذا البحث.

٣- نور الدين عتر في كتابه: (علوم القرآن الكريم)؛ فقد عنون تقسيم ابن عباس –رضي الله عنهما– للتفسير بمراتب التفسير(٣٤)، وليس ذلك محل الدراسة هاهنا.

(٣٣) مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني (٢/ ٥١).

(٣٤) ينظر: علوم القرآن الكريم لنور الدين عتر (ص٧٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

المبحث الثالث: بيان مراتب الأقوال التفسيرية

لما تقرر أن تأصيل ابن جزي غير كاف في تعيين مراتب الأقوال التفسيرية لعموم كتب التفسير، كان من الواجب وضع مراتب منضبطة للأقوال التفسيرية؛ وتتحدد هذه المراتب بثلاث محددات:

١- الواقع العملي لتطبيقات المفسرين في تفاسيرهم؛ فباستقرائها تعرف مراتب الأقوال؛ إلا من نص على مراتب الأقوال عنده وهو ابن جزي، وقد سبق الحديث عن ذلك كله في المبحثين الأول والثاني.

٢- جهود العلماء في تأصيل أنواع الخلاف في التفسير.

٣- القدر الذي تنضبط به حدود المراتب؛ وذلك من خلال التأمل والنظر فيها.

ومن خلال تطبيق هذه المحددات تبين لي أن مراتب الأقوال التفسيرية ست مراتب، وهي على الترتيب: (الحق، والراجح، والأولى، والمحتمل، والمرجوح، والباطل)(٣٥)، وفي مطالب هذا المبحث شرحها وبيانها.

* المطلب الأول: الحق:

يأتي القول (الحق) في أعلى مراتب القبول، وهو ما وقع عليه الإجماع، أو ما كان خلافه من الأقوال هو الباطل، أما إن كان في الآية أكثر من ذلك ولم تكن كلها باطلة فليس ذلك بموجب في ذاته أن يكون أحد الأقوال هو الحق.

وهذا النوع كثير في القرآن؛ لأنه يشمل الإجماع الصريح وأمره ظاهر، ويشمل الإجماع المستنبط وهو ما كان الاختلاف فيه اختلاف تنوع مؤداه إلى الاتفاق على معنى واحد(٣٦).

وضد هذه المرتبة: مرتبة الباطل التي يكون القول فيها غير معتبر، وسيأتي بيانه في المطلب السادس.

ومن الأمثلة على هذه المرتبة: قوله تعالى: {إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا} [سورة التوبة:٤٠]، فصاحبه بالاتفاق: أبو بكر الصديق –رضي الله عنه–.

ومن الأمثلة أيضاً: الخطاب في قوله تعالى: {فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْا۟ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ} [سورة البقرة:٢٣٢]، فالخطاب هنا للأولياء بدلالة إجماع السلف على ذلك، ولا عبرة بالقول الحادث بعدهم أن الخطاب للأزواج؛ إلا أن يكون

---

(٣٥) لا تلغي هذه المراتب التفاوت في المرتبة نفسها، وسيأتي الحديث عن ذلك في المبحث الرابع.

(٣٦) ولم أقف على حصر لهذه الإجماعات المستنبطة، وهي حرية بالجمع.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

ذلك استنباطاً من الآية لا تفسيراً؛ بدلالة مفهوم الموافقة، بأن يقال: إن كان النهي عن العضل للأولياء فغيرهم من الأزواج السابقين الذين لم تعد لهم ولاية على المرأة من باب أولى.

والتعبير عن هذه المرتبة بـ(الحق) مستعمل في كتب التفسير، ومن أمثلة ذلك في تفسير قول الله تعالى: {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآۚ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾} [سورة الأعراف:١٧٢] قال الشوكاني: «وقيل: المراد ببني آدم هنا: آدم نفسه كما وقع في غير هذا الموضع. والمعنى: أن الله سبحانه لما خلق آدم مسح ظهره فاستخرج منه ذريته وأخذ عليهم العهد، وهؤلاء هم عالم الذر، وهذا هو الحق الذي لا ينبغي العدول عنه ولا المصير إلى غيره لثبوته مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم»(٣٧).

ومن فوائد تحديد هذه المرتبة: أن القول بغير الحق من الأقوال دالٌ على اختلال في أصول العلم.

* المطلب الثاني: الراجح:

تقع مرتبة (الراجح) بين مرتبتي: الحق، والأولى؛ وحد الراجح: ما صح من الأقوال في الخلاف المعتبر، وكان ما سواه من الأقوال مردوداً. فهو بذلك واقع بين مرتبة الحق؛ التي كان ما سواها من الأقوال باطلاً غير معتبر، وبين مرتبة الأولى؛ التي كان ما سواها من الأقوال مقبولاً.

ومن أمثلة هذه المرتبة: ما ذكره الطبري في قوله تعالى: {فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُواْ ٱلْكِتَٰبَ} [سورة الأعراف:١٦٩]، حيث قال: «والصواب من القول في ذلك عندي أن يقال: إن الله –تعالى ذكره– إنما وصف أنه خلف القوم –الذين قص قصصهم في الآيات التي مضت– خلف سوء رديء، ولم يذكر لنا أنهم نصارى في كتابه، وقصتهم بقصص اليهود أشبه منها بقصص النصارى. وبعد، فإن ما قبل ذلك خبر عن بني إسرائيل، وما بعده كذلك؛ فما بينهما بأن يكون خبراً عنهم أشبه، إذ لم يكن في الآية دليل على صرف الخبر عنهم إلى غيرهم، ولا جاء بذلك دليل يوجب صحة القول به»(٣٨)، فالقول بأنهم النصارى، قول معتبر لكن الطبري قدم اليهود لدلالة السياق.

---

(٣٧) فتح القدير (٢/ ٢٩٩).

(٣٨) جامع البيان (١٠/ ٥٣٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

ومن الأمثلة كذلك: ما ذكره مكي بن أبي طالب في قوله تعالى: {لَّقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴿٢٢﴾} [سورة ق:٢٢]، فقد قال: «في قول أكثر العلماء يراد بها البر والفاجر، وهو اختيار الطبري، وقيل: عني بها النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل: عني بها المشركون ... والقول الأول أولى بالصواب والله أعلم»(٣٩).

وتُعدُّ هذه المرتبة ومرتبة المرجوح من أوسع المراتب تفاوتاً للأقوال فيها؛ وذلك لأنه لا يوجد حدٌّ فاصل قوي فيها بين ما قوي رجحانه وظهر دليله، وما لم يكن كذلك، وسيأتي في المطلب الثالث من المبحث الرابع تفصيل ذلك.

ومن فوائد مرتبة الراجح: عدم تخطئة المجتهد المخالف للراجح من الأقوال، والاعتذار له.

* المطلب الثالث: الأولى:

يراد بهذه المرتبة من مراتب الأقوال: ما كان مقدَّماً على غيره من الأقوال، مع قبولها جميعاً.

وسبب التقديم: جمعه لجميع المعاني أو قوة بعض أدلته مع قبول غيره من الأقوال، أو نحو ذلك.

قال الماوردي: «والضرب الثاني: أن يترجح أحدهما على الآخر بدليل، وهو على ضربين:

أحدهما: أن يكون دليلاً على بطلان أحد المعنيين، فيسقط حكمه ويصير المعنى الآخر هو المراد، وحكمه هو الثابت.

والضرب الثاني: أن يكون دليلاً على صحة أحد المعنيين فيثبت حكمه ويكون مراداً، ولا يقتضي سقوط المعنى الآخر، ويجوز أن يكون مراداً، وإن لم يكن عليه دليل، لأن موجب لفظه دليل، فاســـتويا في حكم اللفظ، وإن ترجح أحدهما بدليل، فصارا مرادين معاً.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن المعنى الذي ترجح بدليل أثبت حكماً من المعنى الذي تجرد عنه؛ لقوته بالدليل الذي ترجح به، فهذا أصل تعتبر به وجوه التفسير، ليكون ما احتملته ألفاظ القرآن من اختلاف المعاني محمولاً عليه، فيعلم ما يؤخذ به ويعدل عنه»(٤٠).

---

(٣٩) الهداية إلى بلوغ النهاية (١١/ ٧٠٤٥).

(٤٠) النكت والعيون للماوردي (١/ ٤٠)، وفي المطبوع بعض الأخطاء صوبتها من مخطوط مكتبة قليج علي باشا – تركيا، (٩٠)، (٧/ ب)، وهي نسخة مقابلة مؤرخة عام (٦٠٤هـ)، ومخطوط مكتبة أحمد باشا – تركيا، (٢٣)، (٦/ ب)، مؤرخة عام (٦٨٢هـ).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

ومن أمثلة هذه المرتبة: في تفسير قوله تعالى: {وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ} [سورة المائدة:٦٢]، قال ابن جرير الطبري: «وهذا القول الذي ذكرناه عن السدي وإن كان قولاً غير مدفوع جواز صحته، فإن الذي هو أولى بتأويل الكلام أن يكون القوم موصوفين بأنهم يسارعون في جميع معاصي الله لا يتحاشون من شيء منها لا من كفر ولا من غيره؛ لأن الله –تعالى ذكره– عم في وصفهم بما وصفهم به من أنهم يسارعون في الإثم والعدوان من غير أن يخص بذلك إثماً دون إثم»(٤١).

ومن أمثلتها أيضاً في تفسير قوله تعالى: {وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ} [سورة البقرة:٢٧]، قال السمعاني: «فيه ثلاثة أقوال؛ أحدها: أنهم يقطعون ما أمروا بوصله من الإيمان بمحمد وبسائر الرسل. وقيل: أراد به قطع الرحم. والأول أولى؛ لأنه أعم»(٤٢)، فقد قدم الأولى لأنه يعم الثاني، فهو لا يدفع القول بالثاني، لكن قدم الأول لعمومه.

ومن الأمثلة كذلك في تفسير قوله تعالى: {فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ﴿١٧﴾} [سورة المزمل:١٧]، قال ابن كثير: «يحتمل أن يكون {يوما} معمولاً لتتقون، ... ويحتمل أن يكون معمولاً لكفرتم، فعلى الأول: كيف يحصل لكم أمان من يوم هذا الفزع العظيم إن كفرتم؟ وعلى الثاني: كيف يحصل لكم تقوى إن كفرتم يوم القيامة وجحدتموه، وكلاهما معنى حسن، ولكن الأول أولى»(٤٣).

وتظهر في هذه المرتبة دقة المفسر بالنظر إلى القول المقدم من الأقوال الجائزة.

* المطلب الرابع: المحتمل:

إن وصف هذه المرتبة من الصعوبة بمكان، وتشبه في ذلك مرتبة الحسن في الحديث، التي تقع بين الصحيح والضعيف(٤٤)، وتشبه كذلك قياس الشبه في الأصول؛ الواقع بين المناسبة والطرد(٤٥).

---

(٤١) جامع البيان (٨/ ٥٤٩).
(٤٢) تفسير القرآن للسمعاني (١/ ٦٢).
(٤٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٨/ ٢٥٧).
(٤٤) ينظر: اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص٣٧).
(٤٥) ينظر: البرهان في أصول الفقه للجويني (٢/ ٥٣)، وشرح المعالم في أصول الفقه لابن التلمساني (٢/ ٣٦٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

وكان استعمال المفسرين لمصطلح (الاحتمال) على وجهين:

الأول: ما لم يترتب عليه الحكم بالقبول؛ بل كان في مرحلة النظر في القول، والموازنة بين الأقوال. ولا يعد ذلك مرتبة من مراتب الأقوال.

والثاني: ما ترتب عليه الحكم بالقبول؛ وهو المراد هاهنا.

والذي يترتب عليه الحكم بالقبول هو: (القول التفسيري الذي لا تمتنع إرادته بالنظر إلى مجموع الأدلة، ولم تدل الأدلة على تقديمه)(٤٦).

والقول بأنه (الذي لا تمتنع إرادته): أخرج ما ورد مانع من قبوله فهو في عداد المرجوح أو الباطل؛ كما إذا لم تساعده اللغة، أو ناقض أقوال السلف.

و(بالنظر إلى مجموع الأدلة): أخرج ما لا تمتنع إرادته من جهة دليل اللغة فحسب، فلا يعد احتمالاً موجباً للقبول، وقد تواردت نصوص العلماء في رد قبول الأقوال بمجرد الاحتمال اللغوي، الذي كان مدخلاً من مداخل أهل الأهواء في تحريف معاني القرآن الكريم(٤٧).

والقول بأنه الذي (لم تدل الأدلة على تقديمه): أخرج الحق والراجح والأولى من الأقوال؛ لأنه اقترن بها ما يوجب تقديمها، مع صدق كونها محتملة أثناء النظر في الأقوال.

ومثال هذه المرتبة: قول ابن عاشور: «وأما قوله: {وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا} [سورة النحل:٥٢]، فالدين يحتمل أن يكون المراد به الطاعة، ... ويجوز أن يكون الدين بمعنى الديانة، ... ويجوز أن يكون الدين بمعنى الجزاء، ... وهو صالح للاحتمالات الثلاثة، ويزيد على الاحتمال الثالث؛ لأنه تأكيد لرد إنكارهم البعث»(٤٨)؛ فالاحتمال الأول والثاني من هذه المرتبة، والثالث وهو الأولى من المرتبة السابقة.

---

(٤٦) ينظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤٠-٣٤١)، وأضواء البيان (٣/ ١٤٨-١٤٩).

(٤٧) ينظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٦)، (١٥/ ٩٤)، وبدائع الفوائد (٣/ ٨٧٦-٨٧٧).

(٤٨) التحرير والتنوير لابن عاشور (١٤/ ١٧٥-١٧٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

ومن صيغ هذه المرتبة التي يستعملها الطبري: (الجائز)؛ فقد قال: «قد يقال لما ستر الشيء وواراه عن أبصار الناظرين إليه هو لباسه، وغشاؤه، فجائز أن يكون قيل: {هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ} [سورة البقرة:١٨٧]، بمعنى أن كل واحد منكم ستر لصاحبه فيما يكون بينكم من الجماع عن أبصار سائر الناس»(٤٩).

وتأتي هذه المرتبة كثيراً عند تكافؤ الأدلة وتساويها، وفي ذلك يقول الماوردي:

«والضرب الثاني من اختلاف المعنيين: ألا يتنافيا ويمكن الجمع بينهما فهذا على ضربين:

أحدهما: أن يتساويا، ولا يترجح أحدهما على الآخر بدليل، فيكون المعنيان معاً مرادين، لأن الله تعالى لو أراد أحدهما لنصب على مراده منهما دليلاً، وإن جاز أن يريد كل واحد من المعنيين بلفظين متغايرين لعدم التنافي بينهما، جاز أن يريدهما بلف واحد، يشتمل عليهما، ويكون ذلك أبلغ في الإعجاز والفصاحة»(٥٠).

ويقول الطوفي: «فإن احتمل اللفظ جميعها وأمكن أن تكون مرادة منه، وجب حمله على جميعها ما أمكن، سواء كان احتماله لها مساوياً، أو كان في بعضها أرجح من بعض، وإلا فحمله على بعضها دون بعض إلغاء للفظ بالنسبة إلى بعض محتملاته من غير موجب، وهو غير جائز، ولأنه لو جاز أن يكون مراداً، فإعمال اللفظ بالنسبة إليه أحوط من إهماله، نعم إن كان احتماله لها متفاوتاً في الرجحان، جاز في مقام الترجيح تقديم الأرجح فالأرجح بحسب دلالة اللفظ عليه، أو جلالة قائله، أو عاضده الخارجي، وغير ذلك من وجوه الترجيحات»(٥١).

وقد نبه ابن تيمية إلى أن مآل الاحتمال في الأصل إما القبول أو الرد، فقال: «ومن التنازع الموجود عنهم ما يكون اللفظ فيه محتملا للأمرين؛ ... فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف وقد لا يجوز ذلك، ... فهذا النوع إذا صح فيه القولان كان من الصنف الثاني(٥٢)»(٥٣).

---

(٤٩) جامع البيان (٣/ ٢٣٢).

(٥٠) النكت والعيون (١/ ٤٠).

(٥١) الإكسير في علم التفسير للطوفي (ص: ٤١).

(٥٢) الصنف الثاني من أصناف اختلاف التنوع الوارد عن السلف؛ وهو: «أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبيه المستمع على النوع – لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه» مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣٧).

(٥٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤٠-٣٤١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

* المطلب الخامس: المرجوح:

يراد بمرتبة المرجوح هنا: عكس الراجح، بأن يكون القول معتبراً؛ لأي داعٍ من دواعي الاعتبار كوروده عن السلف، لكنه مع ذلك مرجوح؛ لورود ما يدل على كونه غير مراد بالآية، أو ورود ما يدل على رجحان غيره.

ومن أمثلة هذه المرتبة قول ابن جرير الطبري: «وقد روي عن ابن عباس أنه كان يقول في معنى قوله: {فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيۡهِم بِعِلۡمٖ} [سورة الأعراف:٧] أنه يُنطق لهم كتابُ عملهم فيقص بذلك عليهم أعمالهم. وهذا قول غير بعيد من الحق، غير أن الصحيح من الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان، فيقول له: أتذكر يوم فعلت كذا وفعلت كذا؟ حتى يذكره ما فعل في الدنيا»(٥٤). والتسليم لخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من التسليم لغيره»(٥٥).

ومن الأمثلة كذلك: ما ذكره الرازي في قوله تعالى: {فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ} [سورة ص:٣٣]، فقد قال: «قال الأكثرون: معناه أنه مسح السيف بسوقها وأعناقها أي قطعها، قالوا إنه عليه السلام لما فاتته صلاة العصر بسبب اشتغاله بالنظر إلى تلك الخيل استردها وعقر سوقها وأعناقها تقرباً إلى الله تعالى، وعندي أن هذا أيضاً بعيد»(٥٦)، فنسْبه القولَ للأكثرين ثم عدم اختياره له دليل على أنه قول معتبر عنده، لكنه لم يختره لوجوه ذكرها.

وقد وردت أمثلة للأقوال التفسيرية في مرتبة الراجح يمكن الاستشهاد بما سواها من أقوال في المواضع نفسها على مرتبة المرجوح.

---

(٥٤) لم أقف عليه بهذه السياقة، ولعلّ المؤلف أراد الاحتجاج بما ثبت عن النبي –صلى الله عليه وسلم– دون الاحتجاج بحديث بعينه، وقد أخرج البخاري (٧٤٤٣) (٩/ ١٣٢) ومسلمٌ (١٠١٦) (٢/ ٧٠٣) من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه مرفوعًا بلفظ: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه، ليس بينه وبينه ترجمان...»، وأخرج مسلم (١٩٠) (١/ ١٧٧) من حديث أبي ذر مرفوعًا، وفيه: «اعرضوا عليه صغار ذنوبه، وارفعوا عنه كبارها، فتعرض عليه صغار ذنوبه، فيقال : عملت يوم كذا وكذا كذا وكذا، وعملت يوم كذا وكذا كذا وكذا، فيقول : نعم، لا يستطيع أن ينكر...»، وفي الباب عن ابن عمر أيضًا مرفوعًا، أخرجه البخاري (٢٤٤١) (٣/ ١٢٨)، ومسلم (٢٧٦٨) (٤/ ٢١٢٠).

(٥٥) جامع البيان (١٠/ ٦٧).

(٥٦) التفسير الكبير للرازي (٢٦/ ٣٩١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

* المطلب السادس: الباطل:

تأتي هذه المرتبة في مقابل الحق؛ حين تقوم الدلالة على عدم اعتباره مطلقاً.

ومن أمثلة هذه المرتبة: ما ذكره ابن عطية في تفسير همّ يوسف –عليه السلام– الوارد في قوله تعالى: {وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا} [سورة يوسف:٢٤]، حيث قال: «وقالت فرقة: كان همّ يوسف بضربها ونحو ذلك. قال القاضي أبو محمد: وهذا ضعيف البتة»(٥٧).

ومن الأمثلة كذلك: ما ذكره الزمخشري في قوله تعالى: {وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا} [سورة النساء:١٦٤]، حيث قال: «ومن بدع التفاسير أنه من الكلْم، وأن معناه: وجرّح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن»(٥٨)، فالقول باطل، ومنشؤه نفي صفة الكلام عن الله تعالى.

ومن الأمثلة أيضاً: ما ذكره الرسعني في قوله تعالى: {ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ} [سورة القمر:١]، حيث قال: «وشذَّ قوم فقالوا: المعنى: سينشق القمر. وليس هذا القول بشيء؛ لمصادمته الأحاديث والآثار الصحيحة وإجماع العلماء، والآية التي بعد هذه الآية وما تشتمل عليه من نسبتهم السحر إليه، هذا مع ما فيه من مخالفة مدلول اللفظ، فإنه فعل ماض، فَصَرْفُهُ إلى المستقبل يفتقر إلى دليل صارف له عن موضوعه الأصلي»(٥٩).

وإحقاق الباطل من الأقوال، كإبطال الحق من الأقوال، كلاهما دال على اختلال في أصول العلم عند القائل.

---

(٥٧) المحرر الوجيز لابن عطية (٣/ ٢٣٤).

(٥٨) الكشاف للزمخشري (١/ ٥٩١).

(٥٩) رموز الكنوز للرسعني (٧/ ٥١٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

وهذه المرتبة من أوضح المراتب عند من يستقرئ كتب التفسير؛ إذ يرى التصريح بها في المقدمات؛ وممن صرح بالاحتراز عن الباطل في تفسيره: الواحدي في البسيط(٦٠)، ومكي بن أبي طالب(٦١)، وأبو حيان الأندلسي(٦٢)، وابن جزي الكلبي(٦٣).

وفي ختم عرض مراتب الأقوال التفسيرية يتبادر للناظر سؤالان:

الأول: هل يلزم ورود جميع مراتب الأقوال التفسيرية في الكتاب من كتب التفسير؟ والجواب أنه لا يلزم ورود جميع المراتب في الكتاب الواحد من كتب التفسير؛ فقد سبق قريباً ما اشترطه جماعة من المفسرين من خلو تفاسيرهم من الأقوال الباطلة، وخلا كثير من كتب التفسير مثلاً من مرتبة المحتمل، وليس في ذلك غضاضة على المفسر فلكلٍ منهجه الذي اختطه في تفسيره.

الثاني: هل يمكن تطبيق هذه المراتب الست عند جميع المفسرين؟ والجواب: أن المقصود من إيراد هذه المراتب هو التطبيق؛ فحدودها المذكورة آنفاً ليست متعلقة بصيغة يستعملها مفسر معين، أو طريقة إيراده للقول، أو أصول التفسير عنده، بل جاءت الحدود عامة يمكن تطبيقها على أي تفسير.

---

(٦٠) ينظر: التفسير البسيط للواحدي (١/ ٤٢٧).
(٦١) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (١/ ٧٢).
(٦٢) ينظر: البحر المحيط في التفسير (١/ ١٣)
(٦٣) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ١١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

المبحث الرابع: المسائل المتعلقة بمراتب الأقوال التفسيرية

* المطلب الأول: تجزؤ القول بين المراتب وتكوّن المرتبة من مجموع الأقوال:

من دقائق البحث في مراتب الأقوال التفسيرية أن القول التفسيري الواحد قد يتجزأ؛ فيكون بعضه في مرتبة، وبعضه في مرتبة أخرى؛ وذلك حينما يكون هناك جانب منه متفق عليه بين الأقوال، وجانب مختلف فيه.

وقد برع في هذا الجانب إمام المفسرين ابن جرير الطبري –رحمه الله–، فقد كان يقرر جانب الاتفاق قبل الاختلاف بما اصطُلح على تسميته بـ(تحرير محل النزاع)، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: {وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ } [سورة الرعد:٧]، حيث قال: «ولكل قوم إمام يأتمون به وهاد يتقدمهم، فيهديهم إما إلى خير، وإما إلى شر، وأصله من هادي الفرس، وهو عنقه الذي يهدي سائر جسده. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل على اختلاف منهم في المعني بالهادي في هذا الموضع»(٦٤).

ومن الأمثلة كذلك ما قاله ابن عطية في تفسير قوله تعالى: {وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا} [سورة المائدة:١٢]، حيث قال: «واختلف المفسرون في كيفية بعثة هؤلاء النقباء بعد الإجماع على أن النقيب كبير القوم القائم بأمورهم الذي ينقب عنها وعن مصالحهم فيها»(٦٥).

فيقتضي تجزؤ مرتبة القول التفسيري أن يكون بعضه حقاً وهو ما وقع عليه الإجماع، وبعضه الآخر تتناوله المراتب الأخرى.

أما تكوّن المرتبة من مجموع الأقوال فيراد به أن مجموع الأقوال الواردة في اختلاف التنوع تكوّن مرتبة الحق، وهذا جليٌّ؛ لأن أفرادها في مرتبة الحق، فإذا انضم بعضها إلى بعض تمحّضت في ذلك.

ومما لا ينتبه له في تكوّن المرتبة من مجموع الأقوال أن تتكون من مجموع الأقوال الواردة في اختلاف التضاد؛ وذلك لأنها تتضمن إجماعاً على أن الحق لا يخرج عنها، وتلك مرتبة الحق.

---

(٦٤) جامع البيان (١٣/ ٤٣٨).

(٦٥) المحرر الوجيز (٢/ ١٦٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

ومن أمثلتها: قول الطبري: «وقال بعض أهل المعرفة بكلام العرب: معنى ذلك: {وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَارِغًا} [سورة القصص:١٠] من الحزن، لعلمها بأنه لم يغرق ... وهذا قول لا معنى له؛ لخلافه قول جميع أهل التأويل»(٦٦)، فجعل مجموع قول أهل التأويل هو الحق الذي لا يعتبر بضده.

* المطلب الثاني: علاقة مراتب الأقوال التفسيرية بالقطعي والظني:

إن الناظر في حدود مراتب الأقوال التفسيرية يجد أنها لا تتوقف على مجرد القطع والظن، بل تتوقف على حدود أخرى مضى ذكرها في كل مرتبة.

والمقصد من هذا المطلب هو بيان وجه العلاقة والاتصال بين مراتب الأقوال التفسيرية، وبين القطعي والظني، فالذي يبدو للناظر من الوهلة الأولى أن القطعي مرتبط بمرتبتي الحق والباطل فحسب، وأنه لا يمكن القطع في مرتبتي الراجح والمرجوح؛ إلا أن واقع الأمر ليس كذلك، فالقطع فيهما ممكن، وخصوصاً عند ضعف الخلاف، فيقطع الناظر في الخلاف بالقول الراجح؛ لظهور دلائل صحته، وضعف ما سواه، وهذا يفسر جزم بعض المفسرين في تحديد الراجح من الأقوال في الخلاف التفسيري المعتبر، ويبين أيضاً كثرة القطعي في تفسير القرآن الكريم(٦٧).

والله تعالى نصب على الحق دليلاً لا يجوز أن يتخلف، لكنه يخفى على بعض المجتهدين، ويظهر لغيرهم(٦٨)، فيقطع بعضهم بمراد الله في الواقع ونفس الأمر إذا تجلت له الدلالة، ومن هنا يعلم خطأ ما ذهب إليه الشيخ محمد أبو شهبة حين قال: «إن المفسر حينما يفسر القرآن الكريم سواء أكان بالتفسير بالمأثور، أم بالاجتهاد والرأي المقبول لا يمكنه الجزم والقطع

(٦٦) جامع البيان (١٨/ ١٦٩).
(٦٧) ينظر في تقرير كثرته: البرهان في أصول الفقه للجويني (١/ ١٥١)، وضوابط القطعي في تفسير القرآن لمحمد ياسين (٢/ ٤٠٢).
(٦٨) ينظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/ ٢٢٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

بأن هذا مراد الله تبارك وتعالى، فمن ثَمَّ كان الجزء الأخير في التعريف(٦٩): (بقدر الطاقة البشرية) احتراساً لا بد منه، ولا يتأتى هذا القطع إلا لنبي مرسل يوحى إليه من ربه، وأما غيره فلا»(٧٠).

ولم يجر الحديث في هذا المطلب عما دون القطع والظن من الشك والوهم؛ لأنها غير معتبرة في الشريعة؛ أما اعتبار القطع فهو واضح، وأما الظن فعليه مبنى الترجيح في الشريعة(٧١)؛ قال العز بن عبد السلام: «كذب الظنون نادر وصدقها غالب؛ ولذلك يبنى جلب مصالح الدارين ودفع مفاسدهما على ظنون غالبة متفاوتة في القوة والضعف والتوسط بينهما على قدر حُرْمَة الْمصلحة والمفسدة ومسيس الحاجة»(٧٢).

* المطلب الثالث: التفاوت الحاصل في المرتبة الواحدة من مراتب الأقوال التفسيرية:

لا تلغي المراتب السابق تأصيلها التفاوتَ في المرتبة الواحدة؛ وذلك لتفاوت الدلائل والقرائن في القوة؛ وممن نبه على ذلك الطبري في قوله:

«فأحق المفسرين بإصابة الحق في تأويل القرآن الذي إلى علم تأويله للعباد سبيل، أوضحهم حجة فيما تأول وفسر، مما كان تأويله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، دون سائر أمته، من أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم، الثابتة عنه، إما من وجه النقل المستفيض، فيما وجد فيه من ذلك عنه النقل المستفيض، وإما من وجه نقل العدول الأثبات، فيما لم يكن فيه عنه النقل المستفيض، أو من وجه الدلالة المنصوبة على صحته.

---

(٦٩) يعني تعريف التفسير الذي سبق له ذكره، وهو «علم يبحث فيه عن أحوال القرآن الكريم؛ من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية» (ص٢٦)، وأول من عرفه بذلك فيما وقفت عليه: الكافيجي في التيسير في قواعد علم التفسير (ص١٥٠)، وتبعه على ذلك السيوطي في التحبير في علم التفسير (ص٣١)، والكازروني في تفسيره: الصراط المستقيم في تبيان القرآن الكريم (ص٩)، ومحيي الدين زاده في حاشيته على تفسير البيضاوي (١/ ١٩)، وغيرهم.

(٧٠) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص٢٧).

(٧١) ينظر: البرهان في أصول الفقه (٢/ ١٧٥).

(٧٢) الفوائد في اختصار المقاصد للعز بن عبد السلام (ص٦٢-٦٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

وأوضحهم برهاناً فيما ترجم وبيَّن من ذلك، مما كان مدركاً علمه من جهة اللسان، إما بالشواهد من أشعارهم السائرة، وإما من منطقهم ولغاتهم المستفيضة المعروفة، كائناً من كان ذلك المتأول والمفسر، بعد أن لا يكون خارجاً تأويله وتفسيره ما تأول وفسر من ذلك عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة والخلف من التابعين وعلماء الأمة»(٧٣).

وهذه الدرجات في الأدلة –مع وضوحها– مؤثرة في قوة الرجحان من ضعفه؛ مع كونه عائداً لمرتبة واحدة وهي مرتبة الراجح.

وأخفى منها ما أشار إليه ابن دقيق العيد في دليل السياق حين جعل مرجعه إلى ذوق الناظر، ودين المناظر وإنصافه، فقال: «دلالة السياق لا يقام عليها دليل ... فالناظر يرجع إلى ذوقه، والمناظر يرجع إلى دينه وإنصافه»(٧٤)، فإذا كانت دلالة السياق ليست على رتبة واحدة، فقوة القول المبني على دلالة السياق ليست كذلك على رتبة واحدة، فكيف وقد انضم لها مجموع الدلائل والقرائن المتفاوتة في القوة والضعف.

ومما يبين التفاوت أيضاً قوة الخلاف وضعفه وتوسطه –ولعل ابن جزي راعاه في تفاوت مراتبه–؛ فالراجح مع قوة الخلاف حين تتكافؤ الأدلة تكافأً ظاهراً: أبعد عن مرتبة الحق الذي ضده الباطل، من الراجح مع ضعف الخلاف، ومرتبة الراجح والمرجوح من أوسع المراتب تفاوتاً للأقوال فيها.

ومن أمثلة الراجح مع قوة الخلاف: قوله تعالى: {وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ۝١٠٧} [سورة الصافات:١٠٧]؛ هل الذبيح إسماعيل أو إسحاق؟ فقد تكافأت أعداد القائلين من السلف بكل قول منها.

قال الزجاج: «والقول فيهما كثير، والله أعلم أيهما كان الذبيح؟»(٧٥)، وقال الشوكاني: «وبما سقناه من الاختلاف في الذبيح هل هو إسحاق أو إسماعيل؟ وما استدل به المختلفون في ذلك تعلم أنه لم يكن في المقام ما يوجب القطع، أو يتعين رجحانه تعيناً ظاهراً، وقد رجح كل قول طائفة من المحققين المنصفين كابن جرير فإنه رجح أنه إسحاق، ولكنه لم يستدل على ذلك إلا ببعض مما سقناه هاهنا، وكابن كثير فإنه رجح أنه إسماعيل، وجعل الأدلة على ذلك أقوى وأصح، وليس الأمر كما ذكره، فإنها [إن] لم تكن دون أدلة القائلين بأن الذبيح إسحاق لم تكن فوقها ولا أرجح منها، ولم يصح عن رسول الله صلى

(٧٣) جامع البيان (١/ ٨٨-٨٩).
(٧٤) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد (١/ ٣٧٨).
(٧٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٣١١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

الله عليه وسلم في ذلك شيء، وما روي عنه فهو إما موضوع أو ضعيف جداً، ولم يبق إلا مجرد استنباطات من القرآن كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق، هي محتملة ولا تقوم حجة بمحتمل، فالوقف هو الذي لا ينبغي مجاوزته، وفيه السلامة من الترجيح، بلا مرجح، ومن الاستدلال بما هو محتمل»(٧٦).

أما الراجح مع ضعف الخلاف فمن صوره أن يكون القول لجماهير العلماء، أو كانت الأدلة متظافرة في الدلالة على القول مع ضعف في أدلة القول الآخر أو الأقوال الأخرى في الخلاف، وهو ما يسميه الطبري إجماع الحجة، وهو ما يكون الخلاف فيه ضعيفاً جداً، بأن ينفرد الواحد أو الاثنين من السلف عن جماهيرهم، وهذه المرتبة –أعني ما كان الخلاف فيه ضعيفاً– يكون فيها أقوى أحوال الراجح، الذي لولا ورود القول الآخر عمن يعتبر قوله لكان الراجح حقاً، وما خالفه هو الباطل.

ومن أمثلته: قول جماهير السلف في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعۡتَدَوۡاْ مِنكُمۡ فِي ٱلسَّبۡتِ فَقُلۡنَا لَهُمۡ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ٦٥﴾ [سورة البقرة:٦٥]، بأن المسخ حسي، فلم يخالف في ذلك إلا مجاهد بن جبر، فقال: «لم يمسخوا قردة ولكنه كقوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢاۚ﴾ [سورة الجمعة:٥]»(٧٧)، قال ابن كثير عن قول مجاهد بأنه: «قول غريب؛ خلاف الظاهر من السياق في هذا المقام وفي غيره»(٧٨)، ثم ساق بعده عدداً من آثار السلف، ثم قال: «والغرض من هذا السياق عن هؤلاء الأئمة بيان خلاف ما ذهب إليه مجاهد –رحمه الله– من أن مسخهم إنما كان معنوياً لا صورياً بل الصحيح أنه معنوي صوري، والله أعلم»(٧٩).

ومن فوائد التفاوت في المرتبة: أن ترجيح غير الراجح فيما كان الخلاف فيه ضعيفاً أو الدليل فيه ظاهراً= دالٌ على ضعف الملكة في التفسير وقلة المكنة فيه.

---

(٧٦) فتح القدير (٤/ ٤٦٨).

(٧٧) تفسير مجاهد (ص٢٠٥)، وأخرجه ابن جرير (٢/ ٦٥)، وابن أبي حاتم (١/ ١٣٣). وعزاه السيوطي في الدر المنثور إلى ابن المنذر (١/ ٤٠٠).

(٧٨) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٢٨٩).

(٧٩) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٢٩١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

ولم أقف على جهد سابق في تمييز أنواع الخلاف التفسيري إلى قوي ومتوسط وضعيف –وهي حرية بالدراسة–، إلا ما رأيت من بعض العلماء من إضافة بعض مسائل الخلاف القوي لمشكل القرآن الكريم، ولم أجد وصف خلاف تفسيري بأنه خلاف مشهور إلا نادراً عند الشوكاني(٨٠)، والآلوسي(٨١)، فالأكثر في دواوين التفسير إطلاق ذلك على الخلافات الفقهية والنحوية المشهورة.

ولا غرو في ذلك؛ ففي هذين الفنين مصنفات في الخلاف المشهور، ومن ذلك: رؤوس المسائل الخلافية للزمخشري، ورؤوس المسائل الخلافية بين جمهور الفقهاء للعكبري، ورؤوس المسائل وخلاف الأمة المنسوب لأبي يعلى، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري.

وتصنيف الخلاف التفسيري مفيد جداً في عدة مقامات من مقامات العلم؛ منها: مقام التعلم والتعليم، فإشغال المتوسط بالخلاف الضعيف منهكٌ للجهد، مفوتٌ للأهم، وهو مفيد أيضاً في مقام التصنيف لمن أراد التصنيف على قول واحد.

---

(٨٠) ينظر: فتح القدير (٣/ ٤٤٧).

(٨١) ينظر: روح المعاني للألوسي (٥/ ١٥٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

الخاتمة

أحمد الله وأشكره وأثني عليه على تمام هذا البحث، وأسأله القبول والعفو عن التقصير.

ثم إن من **أبرز النتائج**:

١- أن المقصود بمراتب الأقوال التفسيرية: درجات القبول والرد التي تستوعب الأقوال الواردة في بيان معاني القرآن الكريم بالنسبة إلى المفسر.

٢- أن تتابع المفسرين على تصنيف قول في مرتبة معينة دالٌ على تمكن القول فيها.

٣- أن للعناية بمراتب الأقوال التفسيرية أهميةً بالغة وآثاراً كبيرة أشار لبعضها هذا البحث.

٤- أن الكشف عن مراتب الأقوال التفسيرية عند المفسر يكون بالاطلاع على مصطلحات المفسر في وصف الأقوال والحكم عليها، وطريقته في عرض الأقوال ونقدها، وأصول التفسير وقواعد الترجيح التي أقام عليها تفسيره.

٥- أن ابن جزي الكلبي هو أول من صنف مراتب الأقوال التفسيرية -فيما وقفت عليه-، ولم أقف على تصنيف لغيره.

٦- أن مراتب الأقوال التفسيرية ست مراتب؛ هي: الحق، والراجح، والأولى، والمحتمل، والمرجوح، والباطل، وهي مستنبطة من جهود العلماء في تأصيل أنواع الخلاف في التفسير، والواقع العملي لتطبيقات المفسرين في تفاسيرهم، والقدر الذي تنضبط به حدود المراتب.

٧- أن القول التفسيري الواحد يمكن أن يتجزأ بين أكثر من مرتبة، ويمكن أن تتكون المرتبة من مجموع الأقوال.

٨- أن القطع في التفسير لا يستقل بمرتبة الحق والباطل، بل يتناولها ويتناول الراجح والمرجوح، والظن يتناول غير الحق والباطل من المراتب.

٩- أن المرتبة الواحدة قد يحدث فيها من التفاوت ما لا يمكن ضبط حدوده.

ومن **أبرز التوصيات**:

١- دراسة كل مرتبة من هذه المراتب باستقلال.

٢- إعداد موسوعة متكاملة في مراتب الأقوال التفسيرية.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

٣- استثمار الرسائل الأكاديمية في الجامعات التي تجمع ترجيحات المفسرين واختياراتهم، واستدراكاتهم، وتضعيفهم، واحتمالهم، وتوقفهم.

٤- دراسة أنواع الخلاف من حيث القوة والضعف.

٥- دراسة اجتهادات العلماء في تأصيل أنواع الاختلاف في التفسير دراسة موازنة.

٦- دراسة نسبة القول إلى أكثر المفسرين أو جمهورهم أو عامتهم.

٧- جمع الإجماعات المستنبطة في التفسير.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلاةً وسلاماً على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

مراتب الأقوال التفسيرية "دراسة تأصيلية"

An Epistemic Study of the levels of explanatory sayings

Dr. Abdullah Omar Ahmad Al-omar
Assistant Professor
Member of the teaching staff at the Department of Interpretation and Quranic Sciences
In the College of the Noble Qur'an and Islamic Studies at the Islamic University
Alomar١٤٣١@gmail.com

Abstract:

Title: An Epistemic Study of the levels of explanatory sayings, and it aims to clarify what is meant by the levels of interpretive statements and to explain the importance of taking care of them, and to present the reality of the levels of interpretative statements among the Annotators, and to indicate the disciplined levels of the interpretative statements, and to study the issues related to them.

The research relied on the analytical inductive approach, which yielded - thank Allah Almighty - a number of results. Most notably: that what is meant by the levels of explanatory sayings: Degrees of acceptance and rejection that digest the sayings contained in Explanation of the Meanings of the Holy Qur'an for the Annotator, and that the Annotators follow up on classifying a saying in a certain level that indicates the ability to have a say in it, and that Ibn Juzai al-Kalbi is the first to classify the levels of interpretive sayings - with regard to what I came accross-, and I did not come across a classification of anyone else, and that the levels of disciplined explanatory sayings are six levels; namely: the right, the most correct, the best, the probable, the preponderant, and the void, and that a single explanatory saying can be divided between more than one level, and the level can consist of the sum of sayings, and that cutting off in interpretation is not independent of the level of truth and falsehood, but rather deals with it and deals with the most correct and the preponderant, and that one level may occur in the inequality that cannot be controlled.

Among the recommendations of the research: study each of these levels independently, prepare an integrated encyclopedia in the levels of explanatory sayings, and invest academic thesise in universities that collect the preferences and choices of Annotators, their corrections, their weaknesses, their probability, and their stopping.

Keywords: Epistemic, levels, sayings, Exigesis.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

ثبت المصادر

- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية.
- أحكام القرآن، بكر بن العلاء القشيري، تحقيق: سلمان الصمدي، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي – الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م.
- اختصار علوم الحديث، ابن كثير الدمشقي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية.
- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد أبو شُهبة، مكتبة السنة، الطبعة الرابعة.
- أصول في التفسير، محمد بن صالح بن عثيمين، تحقيق: قسم التحقيق بالمكتبة الإسلامية، المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، دار عطاءات العلم – الرياض، ودار ابن حزم – بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م.
- الإكسير في علم التفسير، الطوفي، تحقيق: د. عبد القادر حسين، مكتبة الآداب – القاهرة.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي، تحقيق: د عبد الله التركي - د عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- إيثار الحق على الخلق، ابن الوزير اليماني، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.
- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمّد العمران، دار عطاءات العلم – الرياض، ودار ابن حزم – بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.
- البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي الجويني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

- التحبير في علم التفسير، جلال الدين السيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ –٢٠٠١م.
- التحرير في أصول الفقه، كمال الدين ابن الهمام، مطبعة البابي الحلبي، ١٣٥١هـ.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر — تونس، ١٩٨٤هـ.
- التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي الكلبي، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم — بيروت، الطبعة الأولى – ١٤١٦هـ.
- التفسير البسيط، الواحدي، مجموعة رسائل دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة – ١٤١٩هـ.
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- تفسير القرآن، أبو المظفر السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض — السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.
- التفسير الكبير، الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي — بيروت، الطبعة الثالثة – ١٤٢٠هـ.
- تفسير مجاهد، مجاهد بن جبر، تحقيق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.
- التمهيد، أبو عمر بن عبد البر، تحقيق: بشار عواد معروف، وآخرون، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي — لندن، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٧م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي، تحقيق: د بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- التيسير في قواعد علم التفسير، الكافيجي، تحقيق: ناصر المطرودي، دار القلم - دمشق، ودار الرفاعي - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د عبد الله التركي، ومركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ.
- الجرح والتعديل، د. إبراهيم اللاحم، مكتبة الرشد - الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- حاشية محي الدين زاده على تفسير القاضي البيضاوي، محي الدين زاده، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- رسائل ابن حزم الأندلسي، ابن حزم، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

- رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، الرسعني، تحقيق: أ. د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الآلوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ابن عقيلة المكي، مجموعة رسائل ماجستير، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- شرح المعالم في أصول الفقه، ابن التلمساني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥ م.
- الصراط المستقيم في تبيان القرآن الكريم، نور الدين الكازروني، تحقيق: أبو الحسن الشبراوي، دار الرسالة للنشر والتوزيع – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م.
- ضوابط القطعي في تفسير القرآن الكريم، محمد ياسين، جائزة دبي الدولية للقران الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م.
- العجاب في بيان الأسباب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، محمد الأمين الشنقيطي، تحقيق: خالد السبت، دار عطاءات العلم – الرياض، ودار ابن حزم – بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٤١هـ – ٢٠١٩م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٧)، العدد (٣)،الجزء الأول ص ص ٢٠٧١ – ٢١١٠ (جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ /يناير٢٠٢٤م)

- علوم القرآن الكريم، نور الدين محمد عتر الحلبي، مطبعة الصباح – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، برهان الدين الكرماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.
- الفتاوى الكبرى لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.
- فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- الفوائد في اختصار المقاصد، عز الدين بن عبد السلام، تحقيق: إياد خالد الطباع، دار الفكر المعاصر، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- القانون في أحكام العلم وأحكام العالم وأحكام المتعلم، الحسن بن مسعود اليوسي، تحقيق: حميد حماني، مطبعة شالة الرباط، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير – دراسة تأصيلية تطبيقية، عبير بنت عبد الله النعيم، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م.
- القوانين الفقهية، ابن جزي الكلبي الغرناطي، بدون معلومات الطباعة.
- الكشاف، الزمخشري، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة – دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة المنورة – السعودية، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى – ١٤٢٢هـ.

- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سـيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- المستصفى، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- مصطلح الغريب قراءة في كتاب غرائب التفسير وعجائب التأويل، أ.د. الغزالي محمد حامد حسين، مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، العدد ٣٥، ديسمبر ٢٠٢٠م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة.
- النكت والعيون، أبو الحسن الماوردي، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الشارقة، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.